



خطاب

سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان
وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة

أمام

المناقشة العامة

للدورة ٦٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك ٢٨ سبتمبر ٢٠١٣

يرجى المراجعة أثناء الإلقاء

السيد الرئيس:

أضم صوتي لأصوات الذين سبقوني لتهنئكم على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، وأنا على ثقة بأن خبرتكم في الشؤون الدولية ستسمح في انجاح هذه الدورة. وأغتنم هذه الفرصة لأنشك سلفكم سعادة فوك يريميتش Vuk Jeremic لإدارته الحكيمة لأعمال الدورة الماضية. كما أتوجه بالتحية إلى سعادة الأمين العام بان كي مون ومعاونيه على الجهود المستمرة التي بذلوها وبينلولنها من أجل تعزيز السلام والأمن والتنمية على المستوى العالمي.

السيد الرئيس:

لقد كانت الإمارات العربية المتحدة ولا تزال مؤمنة ايماناً راسخاً بأهداف الأمم المتحدة ومبادئها التي عبر عنها ميثاقها لحماية الأمن والسلم الدوليين والتعايش السلمي فيما بين الدول والشعوب من خلال حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية واحترام قواعد القانون الدولي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وخلق مناخ ملائم للعلاقات الدولية يقوم على أساس التسامح ونبذ العنف والاعتراف بالأخر، واحترام حقوق الإنسان والشعوب. وقد سارت بلادي على هذا النهج في علاقاتها الدولية على النطاقين الإقليمي والدولي.

على أننا مع ذلك لا نخفي ما نشعر به من قلق عميق مما تشهده منطقتنا العربية من أحداث أطلت فيها الفتنة الطائفية وتصاعدت الأعمال الإرهابية، فضلاً عن تزايد التحرير على العنف، وما أدى إليه ذلك من ادخال المنطقة وشعوبها في حالة من الاستقطاب العنيف، حيث انعدم الاستقرار وتراجع التنمية. ونرى في الخليج العربي كيف يتحرك التطرف والإرهاب في البحرين ساعياً إلى توسيع الأمن والاستقرار وهدم تاريخ من التسامح بعيد كل البعد عن الطائفية. وزاد من خطورة هذه الأوضاع تسييس

الدين واستغلاله كوسيلة للإقصاء والتهميش لبقية أطياف المجتمع بعدهما عاشت شعوب هذه المنطقة في مناخ من التسامح والتعايش السلمي البناء. ولقد أدى هذا كله إلى شيوع الخوف على مصير الدولة الوطنية وهز دعائمها ويدد ثرواتها وقوض اقتصادها، ولا يخفى عليكم أن هذه الظروف الصعبة أدخلت شباب المنطقة في دائرة الخطر من الوقوع في براثن التطرف والانزلاق إلى العنف في أجواء تزايد فيها البأس وانعدمت فيها الفرص.

ومن هنا تبدو الأهمية القصوى للجهود التي تبذلها دولة الإمارات في نشر ثقافة الاعتدال ونبذ العنف ومكافحة التطرف بكل أشكاله وأشار هنا على وجه الخصوص إلى مبادرة بلادي بإنشاء مركز "هداية" لمكافحة التطرف العنيف والذي اقترحته دولة الإمارات في اجتماع جرى في إطار الأمم المتحدة.

ولا يسعني في هذا السياق إلا أن أندد وبأشد العبارات العمل الإرهابي الجبان الذي استهدف مركزاً تجارياً في نيروبي عاصمة كينيا وأوقع العشرات من الضحايا الأبرياء.

السيد الرئيس:

إن دولة الإمارات تشعر بخيبة أمل وإحباط عميق لعدم قدرة المجتمع الدولي حتى الآن من وضع حد عاجل للمأساة الخطيرة المتفاقمة التي يتعرض لها الشعب السوري الشقيق جراء الأعمال العسكرية والقصف العشوائي المنهجي الذي تقوم به قوات النظام السوري وتسبب حتى الآن في مقتل ما يزيد عن ١٠٠ ألف إنسان وإصابة وتشريد الملايين، وذلك في أخطر إنطلاقة لقواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

إننا وإن يساورنا بالغ القلق إزاء تزايد التداعيات الخطيرة لهذا الصراع في سوريا ودول المنطقة برمتهما، ندين ونرفض بشدة كافة الجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها النظام السوري وبالخصوص هجومه الكيماوي على الغوطة بريف دمشق، الذي أودى بحياة آلاف المدنيين والأطفال. وندعو المجتمع الدولي ل采تخاذ كافة التدابير اللازمة لمعاقبة النظام السوري على المجازر التي ارتكبها في حق المدنيين، ولا يخفى عليكم جميعاً الإحباط الذي نشعر به ونشعر به غالبية دول المنطقة من تعطيل آليات الأمم المتحدة الكفيلة بالتصدي لعدوان الحكومة السورية على شعبها، حيث أن هذا العجز في المؤسسات الدولية مسؤول بصورة مباشرة عن تفاقم المأساة الإنسانية التي نشهدها، كما أنه مسؤول عن الخطر الذي يهدد سوريا دولةً ومجتمعاً وشعباً.

إن دولة الإمارات التي قامت بواجباتها تجاه عمليات الإغاثة المستمرة للشعب السوري ولا تزال تمده بالمعونات والمستشفيات والأدواء والفرق الطبية الازمة، تدعو إلى تضافر الجهود الدولية والإقليمية لتأمين الاحتياجات الإنسانية للنازحين السوريين بما في ذلك عبر الحدود للتخفيف من معاناتهم.

السيد الرئيس:

وفي سياق بحث المنطقة عن استقرارها وبوصلتها ومستقبلها، تبرز مصر كدولة محورية يعبر استقرارها وسلمها الأهلي عن بدء تعافي المنطقة، ومن هذا المنطلق تتتابع دولة الإمارات بكل اهتمام التطورات

الإيجابية التي تجري في جمهورية مصر الشقيقة انطلاقاً من إيمان بلادي الراسخ بالأهمية الكبرى للدور المحوري لمصر في كفالة الاستقرار والتنمية والازدهار وأن مصر المستقرة والمطمئنة تمثل حجر الزاوية للأمن والسلام ليس فقط في المنطقة العربية وإنما في العالم أجمع.

لقد قامت في مصر موجة ثانية من الثورة في الـ ٣٠ من يونيو من هذا العام شارك فيها عشرات الملايين من الشعب المصري، التي عبروا فيها عن ارادتهم الحاسمة في وضع خارطة طريق ترسم مستقبلاً أفضل لوطنيهم لإرساء مسارٍ ديمقراطي يقوم على مساهمة جميع أطياف المجتمع دون اقصاء لأحد، في ظل سياسة الاعتدال والوسطية ونبذ العنف وعدم استخدام الدين كوسيلةٍ للإقصاء والتصنيف وتكريس الطائفية وشيوخ الكراهية.

ولذلك فان دولة الامارات ترى أن التدابير السيادية التي قامت بها حكومة مصر لحماية أنها والخطوات التي أنجزتها في سبيل تنفيذ خارطة المستقبل المؤيدة شعبياً، تبعث على التفاؤل في المصداقية التي تتمتع بها الحكومة في مصر.

وأنهت هذه الفرصة لأناشد المجتمع الدولي دعم مصر في هذه المرحلة الحرجة ومساندة الجهود المخلصة لحكومتها المؤقتة لثبتت دعائم الاستقرار والتنمية، والحكم الدستوري المدني.

وان دولة الامارات التي تدرك ما عانت منه المنطقة العربية من تدخل الغير في شؤونها وما نجم عن ذلك من تهديد كيان الدولة الوطنية، فإنها تحذر من التدخل في الشؤون الداخلية لمصر وتدعوا الى الكف عن إرباك مسیرتها نحو الاستقرار والديمقراطية.

السيد الرئيس:

هناك ترابط كبير بين قضايا المنطقة كما يدرك كافة المتابعين في هذه القاعة، ويزيل موضوع السلام في المنطقة كمحور مهم مرتبط بكل ما يجري فيها، وقد مضت عقود كثيرة وما زال الشعب الفلسطيني يتطلع إلى حقه في تقرير مصيره وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية استناداً إلى المرجعيات الدولية التي تعرف له بحقه وفق ما أكدته القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة في إنشاء دولته على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ وعلى هدي من المبادرة العربية للسلام. وبهذه المناسبة ترحب دولة الإمارات بإعادة انطلاق محادثات السلام من جديد برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وتأمل في أن تسفر عن نتائج إيجابية لقيام الدولة الفلسطينية كما ترحب بالموقف البناء للاتحاد الأوروبي من عدم الاعتراف بشرعية المستوطنات الاسرائيلية ووقف التعامل معها، وإن دولة الإمارات مستعدة للمساهمة في إنجاح هذه المبادرة الجديدة لتحقيق الأمن والسلام والنمو الاقتصادي في هذا الجزء المهم من العالم.

السيد الرئيس:

يمثل الأمن والاستقرار في منطقة الخليج أولوية عالية في سياستنا المتزنة التي تستمد مبادئها من ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، لا سيما تلك الداعية للتعايش السلمي، وبناء الثقة، وحسن الجوار، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، واتباع الوسائل السلمية لتسوية الخلافات والنزاعات. وانطلاقاً من هذه المبادئ فإن حكومة بلادي تعبر مجدداً عن أسفها لاستمرار الاحتلال الإيراني لجزرنا الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وتطالب باستعادة سياقتها الكاملة على هذه الجزر ونؤكد على أن جميع الإجراءات والتدابير التي تمارسها السلطات الإيرانية باطلة وتخالف القانون الدولي وكل الأعراف والقيم الإنسانية المشتركة ولذلك فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى حث إيران على التجاوب مع الدعوات السلمية الصادقة المتكررة للإمارات العربية المتحدة الداعية لتسوية عادلة لهذه القضية أما عبر المفاوضات المباشرة الجادة بين البلدين أو اللجوء لمحكمة العدل الدولية للفصل في النزاع وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي.

وإنطلاقاً من هذه الأسس الراسخة في توجهنا نحو العلاقات الدولية في منطقتنا والعالم لا يسعني هنا إلا أن أرجح بالتوجهات المعطنة لفخامة الرئيس الإيراني حسن روحاني ومشيراً إلى أن بلادي ستنسعي ملخصة للبناء عليها بما يعزز أمن واستقرار وازدهار المنطقة.

السيد الرئيس:

لقد كثر الحديث عن برنامج إيران النووي وأحاطت به شكوك كثيرة. ولذا فإننا نناشد إيران بالتعاون البناء مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يبده كل شك حول سلمية نشاطها في هذا المجال بكل شفافية ووضوح تفادياً لأية عواقب سلبية تترجم عن غياب هذا التعاون.

ومن ناحية أخرى فإن دولة الإمارات تؤمن بأن الاستعمال السلمي للطاقة النووية يمثل حاجة ملحة لسد الطلب المتزايد على الطاقة. ونحن نفخر بأن يكون دولتنا تجربة رائدة في الاستعمال السلمي للطاقة النووية وأحاطة هذا الاستعمال بكل ضمانات الأمن والسلامة، كذلك فإن دولة الإمارات قد فتحت الطريق لإنتاج الطاقة المتجددة وتطوير تقنية الحصول على الطاقة النظيفة مساهمة منها فيما يتطلع إليه المجتمع البشري من حماية الكره الأرضية من الآثار السلبية للتغير المناخي.

السيد الرئيس:

إن الإمارات العربية المتحدة تؤمن إيماناً لا ينزعزع بضرورة تحقيق التنمية البشرية على المستويين الوطني والدولي كما أن تحقيق هذه الغاية لا يأتي إلا من خلال عدة أمور من بينها احترام حقوق الإنسان وتحقيق المساواة بينبني البشر دون التفرقة بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو اللغة أو أي سبب آخر. وما يقتضيه ذلك من احترام الكرامة الإنسانية ونبذ العنف وتحريم التعذيب والمعاملة المهينة. وفي هذا السياق فإن دولة الإمارات ترحب غاية الترحيب بردود الأفعال الإيجابية للتقرير الدوري الشامل الذي

تقدمت به إلى المجلس الدولي لحقوق الإنسان واعتمدته من الدول الأعضاء، الذين أشادوا فيه بما حققته دولة الإمارات من تقدم في هذا المجال.

إن التنمية البشرية الشاملة لابد وأن يتحقق لها المناخ المناسب من روح التسامح والوسطية وعدم إشاعة الكراهية بين البشر لأي سبب من الأسباب، وفي هذا السياق فإن من الضروري دعم وتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان دون تعال من جانب ثقافة على أخرى، فكل ثقافة لديها ما تعطيه للآخرين وما تأخذه منهم.

إن تمكين المرأة والاعتراف بالدور الحيوي الذي تقوم به في المجتمعات الإنسانية وحمايتها من التمييز ضدها في المجالات المختلفة يمثل ضرورة ينبغي أن يرعاها المجتمع الدولي. وتتمنى دولة الإمارات بالخطوات الجادة التي اتخذتها في هذا السبيل على نحو كفل لها مرتبة متقدمة بين دول المنطقة في هذا المجال. كما أنها بذلك خطوات هامة في سبيل مكافحة الاتجار بالبشر ووضعت من التشريعات ما يكفل الوقوف في وجه هذه الجريمة الإنسانية.

وختاماً فإن التنمية المستدامة لكافة الشعوب تمثل مسؤولية ذات أولوية كبرى لمنظمة الأمم المتحدة وللدول الأعضاء فيها مع تشجيع التعاون العلمي والتكنولوجي ونقل التكنولوجيا فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية بما يحقق الصالح المشترك لشعوب العالم أجمع.

شكراً سيدى الرئيس.